Document: EB 2009/97/R.6
Agenda: 7(a)(ii)
Date: 14 August 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها السابعة والخمسين

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والتسعون

روما، 14–15 سبتمبر/أيلول 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Luciano Lavizzari

مدير مكتب التقييم

رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها السابعة والخمسين.

تقرير رئيس لجنة التقييم عند دورتها السابعة والخمسين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها السابعة والخمسين المنعقدة في 20 و21 يوليو/تموز عام 2009. وتضمن جدول أعمال الدورة خمسة بنود للنقاش، هي: (أ) استعراض الأقران لمكتب التقييم؛ (ب) تقييم إنجاز مشروع التنمية الريفية في المحافظات الشمالية الشرقية في الأرجنتين؛ (ج) الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المتواصل لمدة ثلاث سنوات 2010–2012 والمسائل المتعلقة بموارده لعام 2010؛ (د) تقرير رئيس الصندوق عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، مشفوعاً بتعليقات مكتب التقييم؛ (هـ) سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، مشفوعة بتعليقات مكتب التقييم؛ (و) مسائل أخرى.

2- وقد حضر هذه الدورة جميع الأعضاء في اللجنة (البرازيل، كندا، مصر، إندونيسيا، إيرلندا، هولندا، نيجيريا، السويد) باستثناء الهند. كذلك حضر الدورة مراقبون من جمهورية فنزويلا البوليفارية وغواتيمالا والمكسيك وقطر والمملكة المتحدة. كما انضم إلى الدورة مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج؛ ومساعد رئيس الصندوق لدائرة الشؤون الخارجية؛ ومدير مكتب التقييم؛ وسكرتير الصندوق؛ ومدير شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

3- **استعراض الأقران لمكتب التقييم.** درست اللجنة مسودة ورقة نهج واختصاصات استعراض الأقران لمكتب التقييم ووظيفة التقييم في الصندوق. وحضر الاجتماع مندوبون عن مجموعة التعاون التقييمي للمصارف متعددة الأطراف[1] لتقديم الوثيقة المذكورة وتزويد اللجنة بمزيد من الإيضاحات والمعلومات.

4- وأدلت اللجنة بعدد من التعليقات والاقتراحات بشأن ورقة النهج والاختصاصات، وهو ما سيراعيه مندوبو فريق التعاون في مجال التقييم في النسخة المعدلة من الورقة. وستُرفع هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيها في دورة سبتمبر/أيلول عام 2009. وقررت لجنة التقييم مناقشة النص المعدل في دورة رسمية إضافية في 4 سبتمبر/أيلول عام 2009. وترد تعليقات اللجنة أدناه، علماً بأنها موزعة على خمسة قضايا عامة.

5- *أدوار استعراض الأقران، وأهدافه، ومخرجاته.* أكدت اللجنة أن الأهداف والمخرجات المنتظرة من استعراض الأقران تحتاج إلى مزيد من التوضيح، وشددت على أن من الواجب إيلاء الاهتمام اللائق لمسألة تقدير سياسة التقييم في الصندوق حيث أن ذلك يوفر إطاراً شاملاً لأنشطة مكتب التقييم. كما أشار الأعضاء إلى أن على ورقة النهج أن تحدد دور وانخراط اللجنة بصورة أوضح من خلال عملية استعراض الأقران. وبالمثل فإن دور مكتب التقييم يحتاج إلى مزيد من التحديد، بالنظر إلى أن هذا المكتب يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن توفير المعلومات والوثائق لتيسير مهمة القائمين باستعراض الأقران.

---

[1] السيد Fredrik Korfker، كبير خبراء التقييم في المصرف الأوربي للإنشاء والتعمير ونائب رئيس مجموعة التعاون التقييمي؛ والسيد Bruce Murray الرئيس المقترح لفريق استعراض الأقران التابع لفريق التعاون في مجال التقييم.

6- *الفعالية التكاليفية لوظيفة التقييم*. طلبت اللجنة أن ينظر استعراض الأقران في الفعالية التكاليفية و"القيمة المستخلصة مقابل المال المنفق" لعمل مكتب التقييم، وأكدت أهمية مقارنة وظيفة التقييم في الصندوق بما هو قائم في المؤسسات الأخرى، مع مراعاة الطبيعة المركبة للصندوق كمؤسسة مالية دولية وكوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في الوقت ذاته. وشدد المشاركون كذلك على ضرورة توفير قسط أكبر من التفاصيل في ميزانية استعراض الأقران.

7- *تشكيلة فريق استعراض الأقران*. أعربت اللجنة عن ارتياحها من التشكيلة المقترحة لفريق استعراض الأقران، وحثت مجموعة التعاون التقييمي على تحديد خبراء استشاريين من ذوي الخبرة في الميدان الزراعي لمساندة عمل الفريق. واقترحت اللجنة الشروع في عملية التوظيف حال انتهاء المجلس التنفيذي من دراسة النسخة المعدلة من النهج والاختصاصات في سبتمبر/أيلول عام 2009.

8- *الزيارات الميدانية*. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أنه سيجري القيام بمجموعة مختارة من الزيارات القطرية خلال العملية، وذلك لاقتناص آراء ومدخلات مجموعة واسعة من الجهات المعنية.

9- *الإطار الزمني لاستعراض الأقران*. بحثت لجنة التقييم الإطار الزمني لاستعراض الأقران، واقترحت تخصيص وقت كاف للتمكين من إجراء تقدير شامل لمكتب التقييم ولوظيفة التقييم في الصندوق. وفي هذه الصدد ناقشت اللجنة إمكانية تزويد لجنة التقييم والمجلس التنفيذي بالتقرير النهائي في أبريل/نيسان عام 2010.

10- **تقييم إنجاز مشروع التنمية الريفية في المحافظات الشمالية الشرقية في الأرجنتين.** أثنت اللجنة على مكتب التقييم للمستوى الممتاز لهذا التقييم، وأعربت عن موافقتها عموماً على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية. وشارك في الاجتماع مندوب عن حكومة الأرجنتين[2] وعبر عن ارتياح حكومته من هذا التقييم ذي الجودة الرفيعة ومن النهج التشاركي الذي استخدم في إعداده.

11- ولاحظت اللجنة أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لم يشارك في تمويل العملية كما كان مزمعاً في الأصل، وأن الأموال المخصصة لذلك قد نُقلت، بناء على طلب الحكومة، للعناية بأمر حالات الطوارئ التي أعقبت الأزمة المالية التي عانت منها الأرجنتين عام 2001. على أن اللجنة أكدت أهمية الجهود التي يبذلها الصندوق لإقامة علاقات شراكة مع منظمات مثل المصرف المذكور، بالنظر إلى إمكانية مساهمتها في تكرار السمات الابتكارية المختبرة في ظل المشروعات والبرامج الممولة من الصندوق وتوسيع نطاقها.

12- وأبرزت اللجنة أهمية تعاون الصندوق المتواصل مع الأرجنتين كوسيلة لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة ذات القيمة المحتملة بالنسبة للبلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط. كما رحب أعضاء اللجنة بالنتائج الإيجابية لحوار السياسات، ولاسيما من حيث مساهمة الصندوق في إنشاء إدارة التنمية الريفية والزراعة الأسرية ضمن وزارة الزراعة، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والأغذية في الأرجنتين.

[2] السيد Sandro Sassatelli مدير التخطيط والتقييم، إدارة التنمية الريفية والزراعة الأسرية، حكومة الأرجنتين.

13- وأكدت اللجنة أهمية علاقات الشراكة بين الإدارات المركزية وإدارات المحافظات من أجل التنفيذ الفعال للنتائج في الميدان. كما لاحظت أن بعض القضايا ما تزال تطرح تحديات، مثل الحاجة إلى توسيع نطاق الخدمات المالية الريفية، وحيازات الأراضي، والإدارة البيئية. وأخيراً، ومن بين جملة أمور، فقد حضت اللجنة الصندوق على توجيه اهتمام خاص إلى النساء والشباب في عملياته المقبلة في البلاد.

14- **الاستعراض المسبق لبرنامج عمل مكتب التقييم المتواصل لمدة ثلاث سنوات 2010-2012 والمسائل المتعلقة بموارده لعام 2010.** وافقت اللجنة بصفة عامة على الأولويات، وبرنامج العمل، ومسائل الموارد المدرجة في وثيقة الاستعراض المسبق، وكذلك على الوجهة المقترحة للزيارات الميدانية السنوية للجنة بين عامي 2010 و2012.[3] وأوصت اللجنة بأن يعمل مكتب التقييم على تجهيز الوثيقة الشاملة لبرنامج عمله وميزانيته لعام 2010 على نحو يراعي عدداً من الاقتراحات التي طُرحت أثناء الدورة السابعة والخمسين.

15- وطلبت اللجنة إلى مكتب التقييم إعداد اقتراح نهائي لعمليات التقييم المؤسسية التي ستُنفذ في المستقبل. وسيتطلب ذلك التشاور مع إدارة الصندوق بغية ضمان الاستفادة من مثل هذه العمليات بصورة وافية في السياسات/الاستراتيجيات المناظرة التي تزمع الإدارة وضعها في فترة السنوات الثلاث التي يغطيها برنامج العمل المتواصل لمكتب التقييم. كما دعت اللجنة مكتب التقييم، وعند إعداد قائمة بعمليات التقييم المؤسسية، إلى مراعاة الالتزامات التي يجب أن يفي بها الصندوق خلال فترة التجديد الثامن.

16- وفيما يتعلق بموضوع ذي صلة، أشارت اللجنة إلى الحاجة إلى أن يدرس مكتب التقييم مسألة الآثار المترتبة على برنامج عمله وموارده نتيجة الزيادات المزمعة في برنامج العمل الشامل للصندوق خلال فترة التجديد الثامن للموارد.

17- وطلبت اللجنة إلى مكتب التقييم رسم معالم نهجه وأنشطته المزمعة في ميدانين محددين من ميادين الوثيقة الشاملة لبرنامج العمل والميزانية التي ستناقشها اللجنة في أكتوبر/تشرين الأول عام 2009. وهذان الميدانان هما: (1) السبل والوسائل اللازمة لتعزيز دارة التعلم؛ (2) دور مكتب التقييم في تنمية قدرات التقييم لدى البلدان الشريكة. وفيما يتصل بمسألة أخرى، حضت اللجنة مكتب التقييم على استطلاع الفرص المتاحة لعلميات التقييم المشتركة، والتي ستتيح، ضمن أمور أخرى، المضي قدماً في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وتعزيز علاقات الشراكة مع المؤسسات الأخرى.

18- واقترحت اللجنة تزويدها بالمزيد من المعلومات في أكتوبر/تشرين الأول عام 2009 بشأن الموارد البشرية والمالية لمكتب التقييم، بما في ذلك عدد الموظفين المهنيين المزاملين في الشعبة وتوزيع التكاليف بحسب أنشطة التقييم.

19- **تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، مشفوعاً بتعليقات مكتب التقييم.** أعربت اللجنة عن تقديرها للإدارة لما اتسمت به الوثيقة من جودة رفيعة، كما عبرت عن موافقتها العامة على تعليقات مكتب التقييم.

[3] ستتوجه الزيارات الميدانية نحو الهند عام 2009، وموزامبيق عام 2010، واليمن 2011، وغانا 2012.

20- وتبين للجنة أن الوثيقة مفيدة في تعقب تطور تنفيذ التوصيات على مدى الزمن. وعلى سبيل المثال فقد وفرت الوثيقة الوسيلة اللازمة لتحليل حالة تنفيذ توصيات التقييم على مدى فترة محددة (هي الفترة 2004-2007) فيما يتعلق بالنسخة الحالية من الوثيقة) إلى جانب الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات في سنة واحدة منفردة.

21- ولاحظت اللجنة بتقدير أنه ليس هناك من توصيات قائمة للعام الجاري. غير أنها أثارت موضوعاً مهماً وهو المعدل المنخفض نسبياً لتنفيذ توصيات التقييم الموجهة إلى الحكومات الشريكة. ويتسم ذلك بأهمية بالغة، ولاسيما وأن تقييمات مكتب التقييم تكشف بصورة متزايدة عن الدور المحوري للأداء الحكومي في تحقيق النتائج المتعلقة بالحد من الفقر الريفي. وحضت اللجنة الإدارة على تحديد آليات للمتابعة لضمان تنفيذ الحكومات لتوصيات التقييم المعنية تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب.

22- ووافقت اللجنة على اقتراح مكتب التقييم الداعي إلى إدراج جزء مواضيعي جديد، عن الأنشطة غير الإقراضية، في تقرير رئيس الصندوق المقبل عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة. وسيكفل هذا تكريس الاهتمام اللائق لتنفيذ العدد المتزايد من التوصيات المتعلقة بالأنشطة غير الإقراضية، بما فيها حوار السياسات، وبناء علاقات الشراكة، وإدارة المعرفة. وبالإضافة إلى ذلك وافقت اللجنة أيضاً على الحاجة إلى قدر أكبر من التحليلات والإيضاحات بشأن الأسباب الداعية لعدم تنفيذ توصية من التوصيات أو لاعتبار أنها فقدت قيمتها.

23- واستجابة لطلب اللجنة، فقد أوضح مكتب التقييم أن عدد عمليات التقييم التي نفذتها الشعبة على مدى السنوات الماضية قد ظل على حاله تقريباً في كل عام. وثمة عدد من الأسباب الكامنة وراء الانخفاض النسبي لعدد عمليات التقييم المعروضة في النسخة الأخيرة من تقرير رئيس الصندوق عن حالة تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة. ومن بين العناصر الأساسية الكامنة وراء ذلك أن التوصيات النابعة من بعض التقييمات المنجزة ستنفذ فحسب عام 2009، حال انتهاء الإدارة من تجهيز وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية أو تصميمات المشروعات المناظرة.

24- **سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، مشفوعة بتعليقات مكتب التقييم.** رحبت اللجنة بمسودة سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية، وكذلك بتعليقات مكتب التقييم. وترد تعليقات المكتب كملحق في الوثيقة المذكورة لتيسير نظر المجلس في هذه السياسة، على نحو ما جرت عليه العادة.

25- ووافق الأعضاء على أن الحاجة تدعو إلى تكريس الجهود لتنفيذ تلك السياسة. وأيد الأعضاء رأي الإدارة القائل بأن بالمستطاع القيام بذلك من خلال صقل الخطوط التوجيهية التشغيلية القائمة،[4] حسب الاقتضاء، عوضاً عن وضع خطوط توجيهية جديدة خاصة بالسياسة المذكورة. وحضت اللجنة الإدارة على تقديم تقرير شفوي أثناء مناقشة المجلس لخطة تنفيذ هذه السياسة، بما في ذلك أطرها الزمنية.

[4] مثل الخطوط التوجيهية لإعداد وتنفيذ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والخطوط التوجيهية التشغيلية للإشراف ودعم التنفيذ.

26- وبشأن مسألة أخرى، فقد أكدت اللجنة أيضاً الحاجة إلى ضمان صقل نظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات أكثر فأكثر لتشتمل على مؤشرات تتعلق بالشعوب الأصلية، بما ييسر عمليات جمع البيانات والإبلاغ عنها ويجعلها أكثر عناية بالطابع المخصوص للشعوب الأصلية.

27- وطلب الأعضاء إلى الصندوق إبداء الاهتمام اللائق بالقيم الاجتماعية والثقافية، وكذلك بالظروف المحلية، عند ترويج المشاركة والمشاورة في صفوف الشعوب الأصلية. كما أشار بعض الأعضاء إلى الدور الهام الذي تضطلع به الحكومات في تجهيز الأنشطة والمشروعات الموجهة تحديداً إلى الشعوب الأصلية.

28- وعند مناقشة مرفق مساعدة الشعوب الأصلية المقترح، حث بعض أعضاء اللجنة الإدارة على التماس الطرق اللازمة لضمان مراعاة أمر هذا المرفق عند وضع سياسة المنح الجديدة للصندوق.

مسائل أخرى

29- **محاضر لجنة التقييم.** طلبت اللجنة توضيحاً بشأن إعداد محاضر دورات لجنة التقييم. وأعربت عن ارتياحها لإعلامها بأن مكتب التقييم يتولى إعداد هذه المحاضر، وأنها تُعمم على أعضاء اللجنة التماساً لتعليقاتهم في غضون شهر واحد من تاريخ الدورة المعنية.